

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

المؤشر السعري
7720.99
بتغير قدره
-67.7
0.87%



عموميتها أقرت عدم توزيع أرباح وانتخاب مجلس إدارة جديد الصدر: «العربية للاستثمار» ستوفر خدماتها الاستشارية لمنفذي المشاريع الحكومية المطروحة على القطاع الخاص



أحمد الصدر



جانب من عمومية الشركة (سعود سالم)

791,63 ألف دينار

الأرباح الصافية

للشركة في عام

2012



قال نائب رئيس مجلس إدارة الشركة العربية للاستثمار أحمد الصدر أن الشركة تتطلع في العام 2013 إلى المزيد من إثبات الوجود في الأسواق المحلية والإقليمية من خلال طرح أدوات استثمارية تناسب الواقع الجديد الذي خلفته الأزمة المالية العالمية. وأضاف في كلمة له أمام مجلس الإدارة خلال انعقاد عمومية الشركة العادية أمس بنسبة حضور 100٪، أن «العربية للاستثمار» ستعتمد إلى الاستفادة من المشاريع الكبرى التي بدأت الحكومة في طرحها على القطاع الخاص بالكويت، وذلك بتوفير خدماتها الاستشارية المالية لمنفذي هذه المشاريع وكبار المستثمرين فيها.

وأشار الصدر إلى أن الشركة في ختام عامها التشغيلي السادس استمرت في ترسيخ وتعزيز مكانتها التقنية بين المؤسسات العاملة بقطاع الاستثمار رغم الظروف الاقتصادية الصعبة، وذلك من خلال متابعتها للأسواق المحلية والخارجية وتوثيق نتائج هذه المتابعة في إصدارات شهرية وفصلية. وأشار إلى أن الشركة قدمت مساهمة فنية مرموقة لقطاع الاستثمار بالكويت، حيث استحدثت نظاما لقياس تأثير القطاعات الاقتصادية المختلفة بتقنيات السوق، وقد تم طرح هذا النظام من خلال مؤتمر صحافي عقد في الرابع من الشهر المنصرم. وقد وافقت عمومية الشركة

على كامل البنود الواردة في جدول الأعمال لاسيما عدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012 وعدم مكافأة أعضاء مجلس الإدارة، كما تم انتخاب وتعيين 5 أعضاء ممثلين عن المساهمين في مجلس الإدارة لـ 3 سنوات مالية مقبلة من 2013 حتى 2015 وهم كالتالي: تعيين عضو ممثل عن مجموعة بوخمسين القابضة والشركة العربية العقارية والعماد العقارية والبركة الكويتية للإدارة العامة وشركة وربة للتمارين. وتابع الصدر: أنه

حرصا على استمرار قيام الشركة بأنشطتها وخدماتها الاستثمارية في صورة متكاملة الجوانب تماما كما وردت في عقد تأسيسها، فإن مساهمي الشركة ارتأوا تعزيز رأسمالها بما يؤهلها للقيام بدورها الكامل في هذا المضمار، وفقا لمتطلبات القواعد والنظم الرقابية. وأوضح أن الشركة أبرمت مع شركة مجموعة بوخمسين القابضة عقد بمحاذاة تم بموجبه بيع أحد الأصول العقارية للشركة مقابل الحصول على حصة في أحد البنوك القطرية

لا عقوبات مالية على «العربية»

أوضح أحمد الصدر أن الشركة العربية للاستثمار لم يتم توقيع أي جزاءات مالية أو غير مالية عليها من قبل بنك الكويت المركزي خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012. وردا على وزارة التجارة والصناعة بخصوص الخالفة الموجهة للشركة بشأن دفع الراتب لرئيس مجلس الإدارة والمخالف لقانون الشركات، قال الصدر أن الراتب كان يدفع بموجب القانون القديم إلى نجاة السعودي المستقبلية في شهر مايو 2012 لوظيفتها كعضو منتدب للشركة إضافة إلى منصبها كرئيس لمجلس الإدارة وقد تم تدوين التوضيح من قبل «التجارة».

الرائدة، ونظرا للنتائج المالية الإيجابية لهذه الصفقة والزيادة المترتبة على إعادة تقدير القيمة العادلة لبعض الأصول المنقولة وغير المنقولة للشركة وارتفاع عائداتها من انشطتها الأساسية لاسيما الخدمات الاستثمارية، ارتفعت حقوق مساهمها في نهاية 2012 بما يقارب المليون دينار عن الحد الإلزامي الذي يؤهلها لمتابعة جميع أنشطتها الواردة في عقد تأسيسها، وفي معرض القائنا الضوء على الحسابات الختامية لعام 2012، أشار الصدر إلى التفوق الواضح لبعض أهم النتائج المالية للشركة مقارنة بتأثيراتها للشركة السابق، حيث بلغ إجمالي موجودات الشركة نحو 34,168 مليون دينار في نهاية عام 2012 مقابل 28,224 مليون دينار في عام 2011، أي بزيادة بلغت نحو 6 ملايين دينار أو 21٪. وتابع: كما ارتفعت حقوق الملكية بنحو 6,387 ملايين دينار أي بنحو 67٪ إلى 15,911 مليون دينار في نهاية عام 2012 مقابل 9,523 ملايين دينار لعام 2011. كذلك، ارتفعت العائدات من بند «آعاب إدارة واستشارات» بنحو 126٪ عن العام السابق لتبلغ 785,07 ألف دينار، بينما تحولت خسارة الاستثمارات البالغة 358,52 ألف دينار في عام 2011 إلى ربح صاف بلغ 791,63 ألف دينار في عام 2012 بما يوفق نجاح الشركة في سعيها للتركيز على زيادة الدخل من انشطتها الأساسية.

منى الدغيمى

شركة تابعة لـ «مشاعر القابضة» تباع حصتها في أرض بالسعودية

أفادت شركة مشاعر القابضة بقيام شركة مسعى العقارية إحدى الشركات التابعة لشركة مشاعر القابضة ببيع حصتها في قطعة أرض بمنطقة القصر شمال الخبر المملكة العربية السعودية وذلك بمبلغ وقدره 29,05 مليون ريال سعودي. وأشارت على موقع البورصة أنه قد تحقق عن هذا البيع ربح قدره 5,3 ملايين ريال سعودي، وسيتم ادراج هذا الربح في البيانات المالية للربع الثالث لعام 2013.

هيئة فتوى «الامتياز الاستثمارية»: توزيع الأرباح والخسائر تم وفق أحكام الشريعة الإسلامية

الهيئة، وعند وجود أي ملاحظة فإنه يتم العمل على تصحيحه فوراً - إن وجد. ثالثاً: أن هيئة الفتوى والرقابة الشرعية معنية بمراجعة ميزانية شركات المجموعة والتأكد من أن توزيع الأرباح والخسائر قد تم وفق أحكام الشريعة الإسلامية الغراء، علماً أن الجهات الرقابية مثل وزارة التجارة وبنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال لا تقبل باعتماد أي ميزانية ختامية للشركة إلا عند التصديق عليها من قبل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية. رابعاً: أن شركات المجموعة تخضع في أعمالها لجهة رقابية رسمية وغير رسمية، وهيئة الفتوى والرقابة الشرعية تطلع على جميع الملاحظات التي تبديها هذه الجهات - إن وجدت، ولم تشر مثل هذه الجهات في أي وقت سابق إلى وجود فساد أو خلل متعمد في أعمالها. وهذا ما أرادت هيئة الفتوى والرقابة الشرعية إيضاحه لمساهمي شركة مجموعة الامتياز الاستثمارية، متمنية توخي الدقة في نقل الأخبار والتحري في مدى صحتها. والله أعلم وأحكم والهادي إلى سواء السبيل. الجدير بالذكر أن هيئة الفتوى والرقابة الشرعية بشركة مجموعة الامتياز الاستثمارية تضم كلا من دعصام خلف العنزي (رئيساً)، د.ناظم محمد المسباح، د.سليمان معرفي سفر، دخالد شجاع العتيبي، د.إبراهيم عبدالله السبيعي، د.نايف محمد العمري، و.د.محمد عود الغزيع.

ذكرت هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في شركة مجموعة الامتياز الاستثمارية أنه أثير قبل أيام عبر وسائل الإعلام أن شركة مجموعة الامتياز الاستثمارية وقعت في خلل وفساد في عملها مما أدى للتسبب في ضياع حقوق المساهمين، ولما كانت هيئة الفتوى والرقابة الشرعية إحدى الجهات الرقابية المستقلة على شركات المجموعة، فإن مثل هذا الكلام يعتبر مساساً بعمل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية عبر سكوتها عن هذا الخلل والفساد لو كان هذا الأمر صحيحاً، وعليه فإن الهيئة ترغب في بيان عدة أمور لمساهمي شركات المجموعة وهي على النحو التالي: أولاً: لم تجد الهيئة أي توان أو تقصير من قبل أعضاء مجالس إدارات شركات المجموعة والعاملين في أجهزتها التنفيذية في تطبيق القرارات الصادرة عن الهيئة، بل إنها تشهد لهم التزامهم الكامل بكل ما يصدر عن الهيئة، كما أنه لم يقع في يوم من الأيام أن حاول أعضاء مجالس إدارات شركات المجموعة والعاملون في أجهزتها التنفيذية التدخل في عمل الهيئة، بل وجدنا حرصاً على التعامل مع القضايا المعروضة على الهيئة بكل شفافية ووضوح. ثانياً: حرصت هيئة الفتوى والرقابة الشرعية على تشكيل فريق متكامل للتدقيق الشرعي الداخلي على أعمال وأنشطة شركات المجموعة، ويقوم هذا الفريق بالتدقيق في مدى التزام شركات المجموعة بتطبيق قرارات

على هامش اجتماع الجمعية العمومية للشركة الهاجري: «الرتاج» حافظت على مستوى حقوق المساهمين البالغة 11,2 مليون دينار



الهاجري مترشحا وعمومية الشركة أسس (محمد خلوصي)

أفضل أداء وربحية، وقد ظهرت آثار ذلك في النجاح في تسوية اثنتين من مديونيتها الجوهرية مع الدائنين والذي نتج عنهما ربح بمقدار 108 آلاف دينار. وقال إن الشركة قامت في الإطار نفسه بدعم جهود شركاتها الزميلة إدارياً وتشغيلياً، وذلك لتحسين الأداء وحسن إدارة الموارد والتشغيل مما انعكس إيجاباً على الشركة من خلال نتائج أعمال الشركة الزميلة شركة الرتاج القابضة بمبلغ 972 ألف دينار. وتابع أن أصول الشركة بلغت خلال العام 16,2 مليون دينار، مقارنة بمبلغ 17,1 مليون دينار خلال العام 2011، وذلك على الرغم من حجز مخصصات بقيمة مليون دينار، كما بلغت حقوق الملكية 11,2 مليون دينار وفي نهاية العام الماضي، مقارنة بمبلغ 11,4 مليون دينار، وذلك في نهاية 2011. وأضاف أن نتائج الشركة أظهرت أن هناك ارتفاعاً في الأنشطة التشغيلية بنسبة 6٪ في عام 2012، وانخفضت المصروفات الإدارية والعمومية بمبلغ 429 ألف دينار، وبنسبة 21٪، وذلك نتيجة لإعادة هيكلة الإدارات والرقابة على المصاريف بكفاءة وفاعلية مما نتج عنه ذلك الوفرة، كما انخفضت الأعباء التمويلية بمبلغ 316 ألف دينار، وبنسبة 88٪، وذلك نتيجة التسويات التي نجحت إدارة الشركة في إتمامها مع الدائنين. كما حققت الشركة خسائر للعام 2012 بقيمة 455 ألف دينار مقارنة بأرباح في عام 2011 بقيمة 4,3 ملايين دينار. وقد وافقت العمومية على جميع البنود الواردة في جدول الأعمال وأهمها سماع تقرير مجلس الإدارة ومراقبي الحسابات والمصادقة عليهما، واعتماد البيانات المالية والحسابات الختامية وذلك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012، والموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المذكورة. ● **عبد الرحمن خالد**

أكد نائب رئيس مجلس إدارة شركة الرتاج للاستثمار نايف الهاجري أن بؤادر ما يحدث في الأسواق المالية العالمية يستعكس بلا شك على مجريات الأمور والأحداث الاقتصادية في الكويت والمنطقة، مشيراً إلى أن الكويت تحاول كغيرها من دول المنطقة العمل على الخروج من الأزمة المالية العالمية وتبعاتها وتأثيراتها على مختلف القطاعات الاقتصادية والشركات العاملة فيها، لاسيما لجهة قطاع الاستثمار الأكثر تأثراً بإحداثها، لافتاً إلى أن تجربة الكويت والظروف الداخلية الراهنة المعروفة قد أثرت في إيجاد الحلول وتأخر العلاج الناجح للأزمة. وأشار الهاجري على هامش اجتماع الجمعية العمومية العادية للشركة أمس بنسبة حضور بلغت 66٪ إلى أنه وعلى الرغم من الأحداث التي تم ذكرها أن هناك بعض المؤشرات الإيجابية التي بدأت تلوح بالأفق لبعد التعافي في البعض من هذه القطاعات الاقتصادية مثل القطاع العقاري والصناعي وقطاع البنوك والشركات الخدمية إلا أن المعوقات زالت تواجه قطاع الاستثمار في السوق المحلي ومنها على سبيل المثال لا الحصر البطء في طرح المشاريع وقلة أو ندرة الفرص الاستثمارية المعروضة. وأضاف أنه وعلى الرغم من هذا المشهد المتذبذب في أداء الأسواق والضبابية في توجهات الأسواق إلا أن الشركة قد تمكنت من القيام خلال العام الماضي بإدارة استثماراتها وأصولها بشكل إيجابي، وحافظت على مستوى حقوق المساهمين التي بلغت في نهاية العام 11,2 مليون دينار، وذلك متضمناً ما تم تسجيله من مخصصات مبلغ مليون دينار. وأكد الهاجري أن الشركة استمرت في اتخاذ جميع الإجراءات الإدارية الضرورية لمواجهة ذلك والخروج من عنق الرجاجة، حيث قامت بإعادة هيكلة ديونها وإعادة ترتيب أوضاعها لمواجهة الديون المترتبة عليها وهو الأمر الذي سيرسخ لعمل مؤسسي والذي أوضح نهجاً لوضع مستقبلي

بناءً على طلب الشركات المؤهلة وبالتنسيق مع «أميك» البترول الوطنية» تمدد موعد استدراج عروض استصلاح أرض المصفاة إلى 22 أكتوبر المقبل

درديغينغ اند مارين الهولندية، وشركة محمد عبدالمحسن الخرافي وإخوانه وكيلا عن درديغينغ انترناشيونال هولندية، وشركة الخليج للإنشاءات والأعمال البحرية والمقاولات العامة وكيلا عن شركة تشاينا هاربور للهندسة الصينية. ● **أحمد مغربي**

مشروع المصفاة الجديدة شركة «أميك» البريطانية. وذكرت أن أسماء المقاولين المسموح لهم بالاشتراك في المناقصة، هم وكلاء عن 6 شركات عالمية تقدمت للمناقصة، وهم: شركة سعود عبدالعزيز الراشد وإخوانه وكيلا عن شركة فان اورد

24 سبتمبر الجاري. وقالت المصادر أن قرار تمديد موعد إغلاق المناقصة جاء بناء على طلب من عدد من وكلاء الشركات العالمية المؤهلة للدخول في المشروع وذلك لاستكمال بعض النواقص والتعرف على مدى المتطلبات التي تشترطها شركة البترول

علمت «الأخبار» من مصادر نغطية مطلعاً أن شركة البترول الوطنية قررت تأجيل موعد تقديم عطاءات مناقصة استصلاح ومعالجة التربة لموقع مشروع المصفاة الجديدة في منطقة الزور مدة شهر إضافي بدلاً من الموعد المقرر مسبقاً لتغلق المناقصة في 22 أكتوبر المقبل بدلاً من

علمت «الأخبار» من مصادر مطلعاً أن سهم بنك وربة سيدخل اعتباراً من اليوم الأربعاء ضمن مؤشرات سوق الكويت للأوراق المالية وسيعدت به ضمن الصفقات

الحجي: توجه عدد كبير من المواطنين لتسجيل أسهم «وربة» يشكل ضغطاً على شركات الوساطة



فيصل الحجي

مشيراً إلى أنه كان لفرع الشركة في مشرف نصب كبير من هذا الضغط، وقام موظفو الفرع بواجبهم على أكمل وجه، وإنجاز كم هائل من معاملات المواطنين، وأن الشركة تبذل جهوداً مضاعفة من أجل احتواء الظروف التي نتجت عن عمليات التسجيل من قبل مساهمي البنك، لأنجاز العديد من الصفقات، ناصحاً الجميع بالتعاون والتأييد في بيع من أجل تجاوز ما يمر به السوق من حال الإزدحام والضغط الشديدين. وعزا الحجي أداء مؤشرات سوق الأسهم (البورصة) إلى ارتفاع سوق الكويت للأوراق المالية ارتباطاً قوياً بالوضع السياسي

والحالة النفسية للمتداولين أكثر من ارتباطه بالوضع الاقتصادي، وهو ما ينعكس سلباً على حركة التداول، لاسيما في مثل الأوضاع الإقليمية الراهنة واحتلالات نشوب حرب في المنطقة، ولكن مع تراجع هذه الاحتمالات وهدوء الحالة السياسية والنفسية قامت المحافظ والبنوك مرة أخرى في السوق باستثمارات جديدة، خصوصاً بعد تراجع أسعار الأسهم إلى مستويات متدنية أصبحت فرصاً استثمارية، مما جعل السوق يسترد عافيته، ومن ثم يعوض خسائره ويحقق أرباحاً على بعض الأسهم في تداولات بداية

قال مدير عام شركة «كي أي للوساطة المالية فيصل الحجي إن الزحام الشديد الذي شهده ولا يزال سوق الكويت للأوراق المالية حدث بسبب توافد أعداد كبيرة من المواطنين لبيع أسهمهم في بنك وربة وبسبب توزيع الشيكات التي أصدرتها الشركة الكويتية للمقاصة باسمائهم بعد بيع أسهمهم في بنك وربة الإسلامي الذي أدرج بداية من 3 سبتمبر الجاري. وأضاف الحجي أن شركة «كي أي سي» للوساطة المالية كباقي شركات الوساطة تحملت عبئاً كبيراً وقدمت خدماتها لعملائها، بعد توجه عدد كبير من المواطنين لتسجيل أسهمهم لبنك وربة،

إعلانات البورصة

● **الحكم في دعوى «الوطنية العقارية» ضد وزير التجارة اليوم**
أعلنت الشركة الوطنية العقارية (وطنية) أن الحكم في الدعوى التي أقامتها الشركة ضد وزير التجارة والصناعة بصفتها بشأن طلب إلغاء القرار الإداري القاضي بفسخ عقد إدارة المنطقة الحرة تم حجزها للحكم فيها اليوم الأربعاء.

● **«المن» ترحل البت في بيع 4 بنايات بقيمة 3.75 ملايين دينار**
أعلنت الشركة العالمية للمدن العقارية أن مجلس إدارة الشركة قرر تأجيل دراسة العرض المقدم لبيع 4 بنايات من العقارات المملوكة للشركة بقيمة 3,75 ملايين دينار إلى يوم الأحد المقبل الموافق 22 سبتمبر 2013 لمزيد من الدراسة والمشاورات.